REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

الاستراتيجيات السياسية المغربية و تأثيرها على المواقف الدولية بخصوص قضية الصحراء المغربية

MOROCCAN POLITICAL STRATEGIES AND THEIR IMPACT ON INTERNATIONAL POSITIONS REGARDING THE ISSUE OF THE MOROCCAN SAHARA

Doi : 10.5281/zenodo.8018922

فاطمة خالد

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني _ الدار البيضاء

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

CC BY

الاستراتيجيات السياسية المغربية و تأثيرها على المواقف الدولية بخصوص قضية الصحراء المغربية

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

الملخـص:

تعتبر قضية الصحراء، قضية وجودية بالنسبة للدولة المغربية، والتي لطالما كانت ولا تزال أولوية بالنسبة لسياستها الخارجية .

وأمام تعقد مواقف الدول، بين مؤيد للطرح المغربي، واخر معاكس له، والدول المحايدة التي تتبنى نفس المسافة من جميع الأطراف، وظهور مستجدات دولية جديدة تؤثر بشكل مباشر على القضية، خصوصا الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء، وكذا التحول الكبير في الموقف الاسباني وتأكيده على واقعية مبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع، فإن تدبير ملف الصحراء يستدعي اجراء عدة مراجعات

فاطمة خالد

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه في القانون العام

جامعة الحسن الثاني _ الدار البيضاء

على مستوى العلاقات الخارجية للمملكة، وهو ما يتطلب فهم هذا التطور واقتراح توصيات تساهم في تعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على كامل ترابه.

الكلمات المفتاحية : *الأقاليم الصحراوية، المسيرة الخضراء، مبادرة الحكم الذاتي، الموقف الأمريكي، الأمم المتحدة.*

MOROCCAN POLITICAL STRATEGIES AND THEIR IMPACT ON INTERNATIONAL POSITIONS REGARDING THE ISSUE OF THE MOROCCAN SAHARA

ABSTRACT

Translation: The Sahara issue is a vital matter for the Moroccan state, remaining a top priority in its foreign policy.

Given the complexity of states' positions and the emergence of new developments on the international level directly impacting the issue, notably the recognition by the United States of the Moroccan sovereignty over its Sahara, and the significant shift in the stance of the Spanish state, supporting the Moroccan autonomy initiative for the Sahara, managing this matter requires significant changes in the Kingdom's foreign relations. This necessitates understanding these developments and proposing recommendations that can support the diplomatic efforts of the Moroccan state in order to strengthen international recognition of Morocco's sovereignty over its Sahara.

Fatima KHALID

Phd Student in public law
Hassan II University of Casablanca, Morocco

Keywords: *The Southern Provinces, The Green March, Autonomy, The American position, The United Nations.*

مقدمة:

تُعَدُّ قضية النزاع حول الصحراء من أقدم القضايا التي لا تزال تُعالَجُها منظمة الأمم المتحدة منذ ما يقارب النصف قرن، وذلك بعد أن تم إدراجها، بناءً على طلب المملكة أثناء الاستعمار الاسباني في جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعنى بتقديم التوصيات والتوجيهات المتعلقة بتصفية النظم الاستعمارية المتبقية ودعم حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والحصول على الاستقلال الكامل والسيادة على أراضيها. وبسبب تعدد الأطراف وتباعد مطالبهم حول هذه القضية، زادت درجة تعقيد الحلول المتاحة. فمن جهة، تُطالِبُ جبهة البوليزاريو بتبعية الأقاليم، وتتبنَّى الجزائر دور الدولة المُستَضِيفَة والمُمَوِّلَة لأنشطة الجبهة. ومن جهة أخرى، توجد موريتانيا التي كانت تُطالِبُ بالصحراء قبل أن

تتنازل عنها سنة 1979، واعترفت بالجبهة وأقامت علاقات دبلوماسية معها، في الوقت الذي تحافظ فيه على علاقات ديبلوماسية مع المملكة. ويُضاف إلى ذلك إسبانيا، المُستعمِرَة السابقة للصحراء والتي كانت مواقفها حول النزاع تتغير باستمرار، وأخيرًا توجد الأمم المتحدة بصفتها الهيئة المكلَّفة بمُعالجة النزاع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف.

أهمية البحث

تعتبر المسيرة الخضراء مبادرة قامت بها المملكة المغربية لاستعادة الأقاليم الجنوبية من أجل استكمال وحدتها الترابية التي بدأت قبل عشرين عامًا من تاريخ المسيرة. حيث أنه، وبناءً على تعدد القوى الاستعمارية التي كانت تحكم المغرب، تعذَّر على المملكة استعادة ترابها بالكامل سنة 1955، حيث خضعت طنجة للحماية الدولية واحتلت إسبانيا الشمال والجنوب، بينما كانت باقي الجهات تحت سيطرة الإدارة الفرنسية.

لذا، كان من الطبيعي التحرك بشكل تدريجي نحو استكمال الوحدة الترابية، ولكن، نظرًا لتقاعس إسبانيا عن استجابة مطالب الرباط بشأن الصحراء من جهة، ولأطماع موريتانيا والجزائر في هذه الأراضي من جهة ثانية، فقد كان من الضروري اتخاذ المبادرة والدعوة إلى المسيرة الخضراء.

في الواقع، رغم أن اللحظة التي اعتُبرت نهاية للاستعمار الإسباني في الأقاليم الجنوبية، إلا أنها لم تكن سوى بداية لنزاع مستمر حتى اليوم[1]. هذا النزاع الذي لا يزال قائمًا يُلقِي بثقله على الدول المغاربية من جوانب متعددة، سواء من الناحية المعنوية أو المادية. ويأتي ذلك في ظل تزايد سباق التسلح والصفقات العسكرية التي تشكل تهديدًا لجهود التنمية في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق الحدود بين أبناء المنطقة قد أضاف بُعدًا آخر من التعقيد لهذا النزاع. فبالرغم من تاريخهم المشترك ووجودهم في نفس الحاضر، إلا أن هذه الحدود المُغلقة تعيق التواصل والتعاون بين الشعوب وتهدد الفرص المشتركة للتنمية والتقدم[2].

وبالتالي، فإن هذا النزاع المستمر يستدعي تعزيز الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول المعنية. ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية للعمل معًا من أجل حل سلمي للنزاع وتعزيز التنمية المستدامة والتقدم في المنطقة المغاربية.

وحيث ان تحقيق وحدة أراضي المملكة والدفاع عنها هو مطلب مشروع للغاية، ولا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال، فقد قدمت المملكة

[1] United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs. (2021). United Nations Regional Issues: Western Sahara. Retrieved from https://www.un.org/undpa/en/conflicts-and-other-situations/other-issues/united-nations-regional-issues-western-sahara

[2] United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs. (2021). United Nations Regional Issues: Western Sahara. Retrieved from https://www.un.org/undpa/en/conflicts-and-other-situations/other-issues/united-nations-regional-issues-western-sahara

سنة 2007 مقترحًا لمنح الأقاليم الصحراوية حكمًا ذاتيًا تحت سيادة المغرب، وهذا هو أقصى ما يمكن أن تقدمه في إطار التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع[3].

تعريف

قبل الخوض في اشكالية النص يجب التطرق للاطار المفاهيمي المحدد لهذه الإشكالية، و المتمثل في بحثنا في مصطلح الحكم الذاتي كخيار عقلاني وواقعي تبناه المغرب كحل دائم ودعى جميع الدول الى بناء مقترحاتها وعلاقاتها معه على هذا الحل، و الذي يمكن تعريفه على كونه نظام سياسي يمنح إقليمًا أو منطقة محددة داخل دولة سيادية حقوقًا وصلاحيات محددة للحكم وإدارة شؤونها الداخلية بشكل مستقل، وذلك بموجب اتفاق بين الحكومة المركزية والمنطقة المعنية .يتم تعزيز هذا النظام عادةً من خلال قانون أساسي يحدد نطاق صلاحيات الحكم الذاتي وآليات تنفيذها[4].

وفي إطار الحكم الذاتي، يتمكن الإقليم أو المنطقة ذاتية الحكم من اتخاذ قرارات تتعلق بالشؤون المحلية مثل التعليم، والصحة، والنقل، والثقافة، واللغة، والتنمية الاقتصادية المحلية وقد يتمكن الإقليم أيضًا من تشريع القوانين المحلية وإنشاء هياكل حكومية محلية، وإدارة الموارد المالية والضرائب في نطاقها المحدد[5].

تهدف فكرة الحكم الذاتي إلى توفير نظام سياسي يلبي احتياجات وطموحات السكان المحليين، مع الحفاظ على وحدة الدولة السيادية. ومن خلال منح الإقليم أو المنطقة صلاحيات وحرية في اتخاذ القرارات المحلية، يمكن تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عملية صنع القرار.

مشكلة البحث وأسئلته

تعتمد العلاقات الخارجية للمغرب على أساس قوي وثابت، وهو وحدة التراب المغربي وسيادته على أقاليمه الجنوبية. وقد تجلت هذه المقاربة في السياسة الخارجية والديبلوماسية الصارمة التي اتبعها المغرب في السنوات الأخيرة. تشمل هذه السياسة الدعوة إلى اعتراف الدول بوحدة التراب المغربي وسيادته على أقاليمه الجنوبية كمحدد رئيسي لطبيعة العلاقات الثنائية. وقد استدعت هذه المقاربة تحديد مواقف الدول حول النزاع بشكل حاسم وتجنب الازدواجية والغموض الذي طبع مواقفها تجاه هذه القضية على مدار عقود، وهو ما أكد عليها الملك في خطابه، حيث قال «*إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات. لذا، ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنى مواقف غير واضحة،*

[3] قرار مجلس الامن عدد S/RES/1783(2007)

[4] United Nations Development Programme. (2010). Local Governance and Decentralization: A Practical Guide for Local Authorities in Transition Countries.

[5] Idem

بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل» [6].

هذا التوجه، ورغم أهميته في تأكيد مغربية الصحراء ومواجهة ازدواجية مواقف بعض الدول، إلا أنه يواجه تحديات دبلوماسية متعددة تتطلب التعامل معها بحذر، حيث ينتج عن هذه التحديات مشكلات حادة في بعض الأحيان، كما حدث سابقا مع ألمانيا ويتجلى حاليًا في الأزمة مع الجمهورية الفرنسية. ومع ذلك، تم التوصل إلى حل في الأزمة مع المملكة الإسبانية التي أيدت الطرح المغربي.

تُثير مثل هذه المواقف الحازمة من قِبَل المغرب بعض الإشكاليات المرتبطة بالنهج الذي يجب اتباعه في التعامل مع كل دولة على حدة. وهو ما يطرح تعقيدات وصعوبات امام الديبلوماسية المغربية تجعلنا نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى تغير في النهج الديبلوماسي لمعالجة قضية الصحراء؟
- ما هي التحديات التي واجهت التعاطي مع قضية الصحراء بهذا النهج الجديد؟
- ما هي مكاسب التي استفادت منها المملكة نتيجة للتحول في طريقة تدبير ملف الصحراء؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتدبير قضية الصحراء بشكل فعال وناجع في ضوء التطورات الحالية؟

أجزاء ومحتويات البحث

لمعالجة هذه الإشكالية والإجابة على أسئلتها، سنركز في البداية على الأسباب التاريخية التي أدت إلى ظهور مشكلة الصحراء. فالنظرة التاريخية تعتبر أساسية لفهم هذه القضية والتعرف على العوامل التي أدت إلى تغيير المقاربة الديبلوماسية المغربية في التعامل معها. وفي نقطة ثانية، سنتطرق إلى التحول الكبير الذي طرأ على طريقة تدبير المغرب لملف الصحراء مع الدول الأخرى، والتحديات التي نشأت جراء هذا التحول وسنناقشها في نقطة ثالثة. كما سنناقش في نقطة رابعة المكاسب التي حققتها المملكة بعد هذا التحول، والتي واجهتها بعض التحديات. وأخيراً، في نقطة خامسة، سنقدم مجموعة من التوصيات قد تساهم في تحسين تدبير ملف الصحراء وتطوير علاقات المغرب الخارجية في ظل هذه التحولات المستجدة.

أهداف البحث

يهدف هذا المقال إلى استكشاف الآثار الإيجابية لمواقف الدول، لاسيما ألمانيا وإسبانيا، في دعم المقترح المغربي بمنح سكان الأقاليم الصحراوية الحكم الذاتي. هذه المواقف الجديدة تعتبر ذات أهمية كبيرة لحل النزاع، حيث تتجلى أهميتها في قدرتها على كسر الحياد السلبي الذي اعتمدته تلك الدول تجاه النزاع، كما أن مثل هذه

[6] الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت، 2022.

ردمد : 8101 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

التطورات ستؤدي بشكل حتمي إلى تبني مواقف مشابهة من قبل الدول الأخرى التي تعتبر المغرب شريكًا لها، خصوصا أن هذه الدول غير مستعدة للتضحية بعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المملكة.

في نفس الإطار، تهدف هذه الدراسة العلمية والبحثية إلى تحليل المواقف المتعلقة بالصحراء وتأثيرها على العلاقات الديبلوماسية للمملكة، حيث تسعى الدراسة إلى إغناء وتعميق النقاش حول قضية الصحراء وتوفير أدوات تدعم الفاعل العمومي في إدارة هذه القضية على ضوء التطورات الجديدة. بواسطة هذه الدراسة، يمكن تحقيق مساهمة هامة في توجيه وتنمية النقاش والحوار المتعلق بالصحراء وتأثيرها على العلاقات الديبلوماسية للمملكة.

1. الأسباب التاريخية لمشكل الصحراء

تعتبر قضية الصحراء ملفاً قديماً يقترب من إكمال عقده الخامس، وعندما نستعرض تاريخه، نجد أن الأسباب تعود إلى المحطات الزمنية التي تلت استقلال المغرب مباشرة. في تلك الفترة، عبر مختلف الفاعلين السياسيين في المغرب (السلطان وجيش التحرير والأحزاب الوطنية) عن عدم رضاهم عن الاستقلال الجزئي الذي تمخض عن معاهدة إيكس ليبان، وعن ضرورة العمل على استكمال وحدة التراب المغربي والسعي لاستعادة الصحراء التي لازالت محتلة. هذه الرؤية أكدها بوضوح السلطان محمد الخامس في خطابه بمحاميد الغزلان سنة 1958 حيث خاطب قائلا: « إننا سنواصل العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ ورغبات السكان، وهكذا نحافظ على الأمانة التي أخذنا على أنفسنا بتأديتها كاملة غير ناقصة » [7].

من وجهة النظر السابقة، يتضح أن الخطاب موجه لإسبانيا بشأن الأقاليم الجنوبية التي كانت تحت احتلالها، حيث أن الحقائق التاريخية والوقائع القانونية وروابط البيعة أكدت أن تلك المناطق كانت تحت سيطرة الدولة المغربية لقرون عديدة، ولم تكن أراضي خلاء كما ادعت إسبانيا.

خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، شهدت المملكة المغربية تحولات هامة تجلت في إعادة هيكلة الدولة وظهور نظام حديث للحكم يستند إلى الدستور والملكية والمؤسسات الدستورية. تم القيام بتحديثات وتطويرات في الإدارة العمومية، حيث تأثرت بشكل كبير بالنمط الإداري الفرنسي. خلال هذه الفترة، وبتوازي مع هذه التحولات، شهد المغرب جهودًا مستمرة لاستعادة باقي أقاليمه المحتلة من قبل إسبانيا. تم تحقيق بعض النجاحات في هذا الصدد، حيث تم استعادة إقليم سيدي إفني في عام 1969، وقبله إقليم طرفاية سنة 1957. ومع اعتراف المملكة المغربية بالجمهورية الموريتانية كدولة مستقلة ذات سيادة، تركزت جهودها حول الضغط على إسبانيا للانسحاب من الأقاليم الصحراوية. وقد تحقق لها ذلك بعد المسيرة الخضراء بعدما قضت محكمة العدل

[7] خطاب محمد الخامس بمحاميد الغزلان في 25 فبراير 1958

الدولية بأن إقليمِ الصحراء "مستعمرة" وليس أرضا إسبانية، آنذاك استعاد المغرب إقليمي العيون والساقية الحمراء في عام 1975، وذلك بناءً على اتفاق ثلاثي بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا. فيما بعد، انسحبت موريتانيا من الصحراء وتنازلت عن إقليم واد الذهب، الذي استعاده المغرب في عام 1979، مكملاً بذلك مسيرة استعادة الصحراء.

ساهمت مجموعة من الظروف الدولية و الاقليمية في ظهور جبهة البوليزاريو بالصحراء المغربية، حيث أثرت الثنائية القطبية في مرحلة السبعينات على ظهور العديد من الحركات المسلحة المطالبة بالاستقلال، بما في ذلك جبهة البوليساريو. وغززت الثنائية القطبية المنافسة العالمية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وتسببت في تنامي التوترات السياسية والاقتصادية وفي انعدام الاستقرار في العديد من المناطق[8].

ومن بين اسباب تنامي هذه الحركات المسلحة هو استغلالها للفوضى والضغط على الأنظمة القائمة لتحقيق أهدافها السياسية والاستقلالية. معتمدة على البيئة التمويلية التي خلقتها الثنائية القطبية والتي توفر الدعم اللوجستي لهذه الحركات من قبل الدولتين الكبريين والدول الأخرى المهتمة بالصراعات الإقليمية.

اضافة الى ذلك، وبسبب الصراعات الأيديولوجية بين الأنظمة المغاربية وطموحات النظام الجزائري في التوسع، وبتمويل سخي من النظام الليبي آنذاك، تم إنشاء كيان على الأراضي الجزائرية في عام 1974 للمطالبة بالصحراء. يعتبر صراع الزعامة بين المغرب والجزائر من الأسباب المباشرة لنزاع الصراع والتي لا زالت تعيق التوصل إلى تسوية النزاع إلى يومنا هذا، ذلك أن هذا الصراع بدأ بعد استقلال الدولتين وتأجج بعد حرب الرمال سنة 1963، وبحث كل طرف عن الزعامة كان عاملا رئيسيا في كل دولة، وقد عبر الحسن الثاني عن هذا بقوله «لم أكن أسعى لمزاحمة الجزائر، ولكنني لم أكن أقبل أن تزاحمني[9] » ، كما أن تغلغل المؤسسة العسكرية في الجزائر في عملية صنع القرار السياسي عمق من حدة الصراعات بين البلدين.

وفي مواجهة هذا التحدي، اضطرت المملكة المغربية للانتقال من اعتماد السلمية في تسوية قضية الصحراء إلى خوض الحرب للدفاع عنها. استمرت حرب الصحراء حتى سنة 1991، عندما تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار تحت رعاية الأمم المتحدة، كمرحلة أولية تؤدي إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير الذي تم الاتفاق على إجرائه بين الأطراف في يناير 1992 . «على أن تزايد الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية (68 دولة حتى عام 1987) ، وقرار منظمة الوحدة الإفريقية المتعلق بالاعتراف بها (1980) دفعا المغرب إلى القبول

[8] Gannon, M. J. (1993). The New Soviet Empire: Soviet Nationalities Policy in the Last Year of the USSR. University of California Press.

[9] الحسن الثاني، ذاكرة ملك، 1993.

بفكرة إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير الصحراء[10] » . في هذا الإطار، تجب الإشارة إلى أن الظروف التي دفعت المملكة لقبول فكرة إجراء الاستفتاء قديما ليست هي نفس الظروف التي تجعلها ترفض الفكرة حاليا، حيث ان المتغيرات السياسية و الجيواستراتيجية لم تعد نفسها التي كانت في نهاية الثمانينات و بداية تسعينات القرن الماضي.

تم تعليق حل الاستفتاء لأسباب موضوعية، حيث تركزت الخلافات الرئيسية بين أطراف النزاع حول من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وما هي المعايير المعتمدة لتحديد الأشخاص المشاركين فيه. وهذا ما أدى إلى تجميد إجراء الاستفتاء على مر السنوات، مما يؤكد عدم إمكانية إجرائه على أرض الواقع وعدم موضوعيته كوسيلة لحل النزاع. في هذا الصدد، أكد المبعوث الأممي للصحراء، بيتر فان فالسوم، في تصريحه عام 2008، أن خيار الاستقلال الذي تطالب به جبهة البوليزاريو هو "**خيار غير واقعي**"، وأن استفتاء تقرير المصير الذي تم اقتراحه سابقًا «**أمر تجاوزه الزمن** ». هذا الأمر أكدته كذلك العديد من المقالات والأبحاث الغربية. حيث «ان الاخفاقات المتعددة لتنظيم الاستفتاء هي الدليل على أن هذا الحل غير مناسب بالمرة» [11].

خلال كل هذه المدة التي عرفتها قضية الصحراء، والتي كما سبق الذكر قاربت الخمسين سنة، استنزفت موارد الشعوب المغاربية في نزاع كان من الممكن تجنبه لو لم يتعمد النظام الجزائري خلق جبهة البوليزاريو ودعمها، حيث خصصت لها موارد مالية ضخمة لصفقات التسلح، يبقى الغرب المستفيد الوحيد منها، وهو ما كلف المنطقة سنوات كثيرة من تأخر التنمية.

2. أسباب التحول في تدبير العلاقات الدولية للمغرب

توجد عدة عوامل رئيسية أدت إلى التحول في العقيدة الديبلوماسية المغربية لمعالجة قضية الصحراء. يمكن أن تشمل هذه العوامل:

أ. تطور المشهد الدولي: تتأثر العلاقات الدولية بالتغيرات الحاصلة في السياق العالمي. قد يؤدي تحول القوى العالمية والتحولات الجيوسياسية إلى ظهور نهج جديد في تعاملها مع قضية الصحراء.

ب. التحولات الاستراتيجية: قد تؤدي المصالح الاستراتيجية والأمنية للدولة إلى إحداث تغيير في مقاربتها في معالجة قضية الصحراء. يمكن أن تلعب الاعتبارات الإقليمية والدولية دورًا في تشكيل هذه التحولات خصوصا بعد تحول منطقة افريقيا جنوب الصحراء الى مناطق نزاع تسيطر عليها جماعات وتنظيمات خارجة عن سيطرة الدول.

وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014، ص 37.[10]

[11] Rachid EL-HOUDAIGUI, chercheur du Programme du Dialogue méditerranéen de l'OTAN, Academie de la recherche, NATO, Defense College, Rome - No. 30 – November 2006, p :1.

ت. التحديات الاقتصادية: تؤثر التحديات الاقتصادية والثروات الطبيعية بشكل مباشر في طريقة تعامل الدول مع قضية الصحراء. للموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة تأثير على القرارات والمواقف الدولي، وهذا ما يتجلى في الاتفاقيات الفلاحية والصيد البحري المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتي لا طالما كان الاتحاد هو الباحث عنها.

ث. الديناميكيات الحزبية والسياسية: تؤثر العوامل الانتخابية في نهج الدول في قضية الصحراء. قد ينشأ تحول في المواقف استجابةً للتغيرات في الحكومات بعد كل انتخابات يتم تنظيمها في البلدان الغربية.

ان استمرار النزاع حول الأقاليم الجنوبية لمدة نصف قرن أثر بلا شك على جميع الأطراف، وخاصة الدولة المغربية التي تحملت تكاليف تنمية الأقاليم على الرغم من النزاع والتكلفة العسكرية المرتبطة به. تجدر الإشارة الى تخصيص ميزانيات ضخمة لتعزيز البنية التحتية وتطوير المجتمعات السكانية وتوصيل الكهرباء وتحلية مياه البحر، وكل هذه المشاريع تهدف إلى تطوير الأقاليم الجنوبية التي كانت مهمشة أثناء فترة الاستعمار الإسباني. يمكن تلخيص جهود المملكة المغربية في الاقتباس التالي من خطاب ملك المغرب : «الكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها، أقدم بعض المعطيات: فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخيل المنطقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إطار التضامن بين الجهات، وبين أبناء الوطن الواحد »[12].

في هذا السياق، يمكن اعتبار الاستثمارات التي قام بها المغرب في تطوير مناطق الصحراء استثمارات فعّالة ولها تأثير إيجابي على تنمية جميع أرجاء المملكة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ورغم ذلك، فإن النفقات الضخمة التي صرفتها الدولة خلال عقود طويلة على نفقات التسلح ليس لها دور في تنمية البلاد أو تقدمها، بل تمثل واقعًا يستدعي تخصيص هذه الموارد المالية استعدادًا لتطورات قد تحدث في أي لحظة، خاصة وأن اتفاقية سنة 1992 تنص على وقف إطلاق النار بين الأطراف وليس تحقيق السلام أو الهدنة، وهذا يعني أن المغرب ما زال تقنيًا في حالة حرب.

تستنزف هذه الوضعية ميزانية كل من المغرب والجزائر، خصوصا أن الأخيرة تخصص سنويا أكثر من 10 مليار دولار لصفقات السلاح، والتي تصب كلها في اقتصاد الدول الغربية التي تزود المنطقة بهذا السلاح، والتي تستفيد بشكل كبير من النزاع عبر هذه الصفقات. بالإضافة إلى ذلك، توجد اطماع أوروبية في خيرات الصحراء الغنية بالموارد الطبيعية خصوصا السمكية، والتي تستغلها كذلك هذه الدول، وتستخدمها كسلاح لابتزاز المغرب.

كل هذه الأمور وغيرها توضح بشكل واضح استفادة الدول الغربية من استمرار النزاع

[12] خطاب الملك بمناسبة الذكرى الـ 39 للمسيرة الخضراء (6 نونبر 2014).

وابتزاز المملكة بهذا الملف. وربما كان هذا الواقع هو ما دفع الدولة المغربية لتغيير منهجها في التعامل مع هذه القضية واعتماد لغة الحزم في تعاملها مع باقي الأطراف المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة ربطت بشكل واضح مصالحها الاقتصادية بمواقف هذه الدول، بما يعكس تحولًا عميقا في السياسة الخارجية للبلد، وهو ما عبر عنه عاهل البلاد حيث قال في خطابه «نقول لأصحاب المواقف الغامضة أو المزدوجة، بأن المغرب لن يقوم معهم، بأي خطوة اقتصادية أو تجارية، لا تشمل الصحراء المغربية »[13].

رفض المغرب لأسلوب الابتزاز وغموض المواقف أدى إلى تحولات في مكانة المملكة على المستوى الدولي. فالمملكة لم تعد مجرد مستعمرة سابقة فقدت استقلالية قرارها وحرية اختيار شركائها، بل هي الآن شريك للدول الأوروبية عمومًا والدول الغربية بشكل خاص في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية وحتى البيئية. ومن خلال السعي لمصالحها ومصالح شعبها، ربطت المملكة المغربية مستقبلها الاقتصادي وعلاقاتها الخارجية واتفاقاتها التجارية بأراضيها الصحراوية. فالمغرب يؤكد بهذا النهج أن الأقاليم الجنوبية جزء لا يتجزأ من أراضيه وأن استقرارها وتنميتها يعكس استقرار وتنمية المملكة بأكملها.

هذا التوجه الجديد تعزز بالاعتراف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية في 10 ديسمبر 2020 بمغربية الصحراء وتأييدها لمقترح الحكم الذاتي، حيث يُعتبر هذا الاعتراف أهم تطور في الملف منذ نشأته وكان له تأثير كبير على العلاقات الدولية للمملكة، فقد أحدث الاعتراف الأمريكي صدمة حتى في الدول الغربية، وخاصة إسبانيا وألمانيا اللتان تحفظتا في البداية على القرار الأمريكي. ومع توالي المواقف الدولية المتباينة حول الاعتراف، كان لزاما على الدولة المغربية أن تغير من مقاربتها في تدبير ملف الصحراء بما يراعي مصالحها على ضوء المستجدات.

هذا التحول في تدبير العلاقات الخارجية للمملكة واعتمادها على مقاربة الحزم والوضوح في المواقف ساهم في تحقيق مكاسب دبلوماسية هامة، وأثبت فاعليته، حيث أصبح لدى المملكة القدرة بشكل أكبر على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من خلال تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول الحليفة لها. وقد أظهرت المكاسب الديبلوماسية التي حققتها المملكة مؤخرا نتيجة هذا التحول تأثيرًا إيجابيًا على سمعتها الدولية ومكانتها في المحافل الدولية. وباعتماد سياسة الصرامة والوضوح، تمكنت المملكة من بناء شراكات استراتيجية قوية وتعزيز موقعها كلاعب إقليمي وعالمي مؤثر، رغم التحديات التي طرحها هذا النهج في التعاطي مع الملف.

3. التحديات الناتجة عن التعاطي مع ملف الصحراء

المقاربة الجديدة في التعاطي مع ملف الصحراء قد تواجه تحديات قديمة، نذكر من بينها:

[13] الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2021.

- التعقيدات السياسية: قضية الصحراء تعتبر قضية معقدة سياسيًا، حيث تتداخل مصالح مختلفة وتتواجه وجهات نظر متضاربة بين الأطراف المعنية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى حل سلمي يتوافق عليه جميع الأطراف.
- التوترات الإقليمية: أبعاد قضية الصحراء تتجاوز التراب المغربي، حيث لها تأثير إقليمي على المنطقة المغاربية بشكل عام، وتعكس توترات وصراعات قائمة في هذه المنطقة، حيث قد يتسبب التعامل مع هذه القضية بنوع من الانحياز في زيادة التوترات والتصعيد في المنطقة، وهو ما حدث في الازمة مع تونس بعد استقبالها زعيم الجبهة وما نتج عنه من سحب للسفراء واصدار بلاغات متبادلة بين خارجيتي البلدين، عمقت حدة الخلاف.
- الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية: قضية الصحراء تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المنطقة، مثل قيود التجارة وحركة تنقل الأفراد.
- التحديات الأمنية: الصحراء تشهد نشاطًا للجماعات المسلحة وتهديدات أمنية للدول الأفريقية. قد يكون من الصعب التعامل مع هذه التحديات وضمان الاستقرار والأمن في المنطقة في وجود دويلات صغيرة.

بخصوص هذه التحديات فهي قديمة لكنها لازالت قائمة، وهو ما يستوجب إعادة هندسة طرق تدبيرها على ضوء التطورات الأخيرة.

من جهة أخرى، يعتبر وضوح التوجه وعدم ازدواجية المواقف شرطاً أساسياً لحسن العلاقات الثنائية بين الدول، حيث يجب أن تكون تلك العلاقات مبنية على التعاون والاحترام المتبادل. وفي السنتين الأخيرتين، اعتمد المغرب هذا المبدأ بشكل أكثر صرامة بهدف إيجاد حل سريع لنزاع طالما عانت منها المنطقة المغاربية لفترة طويلة، حيث كلف هذه النزاع جميع الأطراف نصف قرن من التنمية. كما يدرك المغرب كذلك أنه لا يمكنه السماح بمواصلة النزاع لمدة أطول على الرغم من أن الوضع الحالي يصب لصالحه، ولعل هذا يشكل في نفس الوقت تحديا أمام الدولة المغربية.

ومع ذلك، بعض الدول التي تُعتبر من الحلفاء التاريخيين للمملكة لم تتخذ موقفًا واضحًا حيال القضية، وذلك لاعتبارات تخصها، لكنها تضر المغرب. نذكر بشكل خاص الجمهورية الفرنسية التي تمتلك تاريخًا مشتركًا من التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني مع المغرب، والتي تمتد لأكثر من قرن من الزمن، بدءًا من فترة الحماية وحتى اليوم. ومع ذلك، لم يؤثر هذا التاريخ المشترك على صناع القرار في الجمهورية الفرنسية لاتخاذ موقف صريح يدعم مقترح المغرب، على الرغم من أهمية فرنسا في المشهد العالمي وتوفرها على مقعد دائم في مجلس الأمن.

ولعل المملكة، لكل هذه الاعتبارات وغيرها، قررت الحزم مع ازدواجية الموقف الفرنسي، ومع ذلك، فإن هذا النهج قد أثر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المغاربة. فمن الناحية الاقتصادية، تُعَد الشركات الفرنسية من أكبر

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

ردمد : 2737-8101
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

المستثمرين في الاقتصاد المغربي، ولها تواجد قوي ومؤثر. وأي تقصير في التنسيق والتواصل مع الجانب الفرنسي قد يؤثر سلبًا على الاستثمارات الفرنسية في المملكة. ومن ناحية أخرى، قرار السلطات الفرنسية بتقليص منح التأشيرات للمغاربة بأكثر من الثلثين أثر مباشرة على العديد من المواطنين المغاربة الذين لهم مصالح اقتصادية واجتماعية مع الجانب الفرنسي. وحيث أن الدولة الفرنسية ربطت قرارها برفض التعاون مع المملكة في ترحيل المهاجرين المغاربة غير النظاميين المتواجدين على أراضيها، يجب التنويه إلى أن هذا الرفض ليس بالأمر المستجد بل قديم، والحقيقة تظهر أن السبب الرئيسي يعود إلى حالة الجمود والفتور التي تعانيها العلاقة بين البلدين منذ الموقف الأمريكي المساند للمقترح المغربي، وعدم اتخاذ الجمهورية الفرنسية نفس الموقف رغم التاريخ المشترك بينهما.

على صعيد آخر، لطالما شكل نزاع الصحراء مجال صراعٍ بين الدول العظمى الأخرى، خصوصا روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، يتجلى أثناء إعداد التقارير السنوية حول الصحراء في الأمم المتحدة شهر أكتوبر من كل سنة، حيث تتنازع هذه الأطراف حول صياغة محتواه والتصويت عليه في مجلس الأمن، حيث يسعى كل طرف لسحب البساط من الطرف الآخر في تدبير الملف على مستوى المجلس، لكن في المقابل، تحاول هذه الدول جميعا الحفاظ على نفس المستوى من العلاقات من التقارب بين كل من المغرب والجزائر حتى لا تضيع مصالحها التجارية معهما. وهذا الأمر يطرح تحديا كبيرا للدبلوماسية المغربية من أجل موازنة علاقتها مع هذه الدول رغم تباعد المواقف وتنازع ميزان القوة بينها.

الاتحاد الأوروبي من جهته، وعكس هذه الدول، يدبر الأمر وفق مقاربة معقدة تستحضر بالأساس دور المملكة في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية، ودور الجزائر في الحفاظ على الاستقرار في منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

كان للتحول الكبير في تدبير قضية الصحراء على مستوى العلاقات الخارجية للمملكة، فوائد كبيرة على المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي، والذي ترسخ أكثر من أي وقت مضى كحل وحيد قابل للتنفيذ، لكن طريقة التدبير الجديدة هذه كان لها بعض التأثيرات السلبية والتحديات، لكنها في المقابل شكلت مكتسبات للقضية.

4. مكاسب المملكة من التحول في طريقة تدبير ملف الصحراء

اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية السيادة المغربية على الصحراء يُعَدُّ بلا شك أحد أهم المستجدات في تاريخ المسار الدبلوماسي للمغرب. فقد أضاف هذا الموقف الأمريكي مرجعية أساسية في تدبير قضية الصحراء وتشكيل العلاقات الخارجية للمملكة. تأثير قوة الاعتراف الأمريكي ينعكس مباشرةً على مسار القضية، نظرًا لتأثيره على مواقف العديد من الدول، ولا سيما الدول الأوروبية. إن هذا الاعتراف يعكس الدعم القوي للمغرب ويفتح

الباب أمام فرص جديدة لتعزيز الجهود الدبلوماسية وتحقيق تسوية سلمية للقضية.

فمن جهة، فإسبانيا، دولة الاستعمار سابقا، غالبًا ما تتخذ مواقف معادية للاقتراح المغربي، خاصة عندما يترأس الحزب الشعبي الحكومة الاسبانية. وفي أفضل الأحوال، تتبنى موقف الحياد السلبي مع استمرار تقديم الدعم "الإنساني" للمخيمات بدون مراقبة أو مراجعة لطريقة تدبيره. وهذا الأمر جعل المساعدات تنحرف عن هدفها الإنساني لتصبح أداة للإثراء غير المشروع لبعض قادة الجبهة، الذين استغلوا بشكل غير مشروع مأساة المواطنين الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف. هذا التعاطي السلبي لإسبانيا أثر سلبًا ولعقود على تحقيق تسوية سلمية للقضية بل وزاد من تعقيداتها.

مع تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكتين المغربية والإسبانية، حيث أصبحت إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب وتجاوزت الهيمنة الفرنسية التي استمرت منذ الاستقلال على التجارة الخارجية للمملكة، وبالتالي أصبح المغرب أيضًا الزبون الأفريقي الأول للسلع والخدمات الإسبانية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب المغرب دورًا هامًا في تدبير قضايا الهجرة غير النظامية والتعاون الأمني بين البلدين، مما جعله يترقى إلى دور الشريك والند في العلاقات مع إسبانيا، وبذلك تتجاوز الصورة السلبية للمستعمرة السابقة التي تكتفي بدور دركي للحدود وتعتمد على المساعدات المادية لتدبير قضاياها.

الوضعية الجديدة للمغرب على ضوء كل هذه المستجدات، جعلته يتصرف بحزم وصرامة مع القرار غير المفهوم للحكومة الاسبانية باستقبال قائد الجبهة الانفصالية للاستشفاء على أراضيها تحت ذريعة إنسانية. هذا الموقف أكد بالملموس قوة الاستخبارات المغربية وقدرتها على اختراق الأجهزة الجزائرية والاسبانية واكتشاف الاستقبال السري لقائد الجبهة.

ان الصرامة المغربية في التعامل مع الموقف الاسباني وضع الجارة الشمالية في موقف معقد، زاد تأزما بتعليق التعاون الأمني بين البلدين، وهو ما اظهر ضعفها في تدبير ملف الهجرة غير النظامية أمام الافواج الكبيرة من المهاجرين الذين قاموا باختراق السياج الحدودي الذين يربط الثغور المحتلة، سبتة ومليلية، بالتراب المغربي، وكذلك الافواج الكبيرة من المهاجرين الذين عبروا البحر نحو الجانب الاسباني. شكلت هذه الظروف تحدٍ كبير لإسبانيا، حيث ازداد الضغط على قدرتها على التعامل مع التدفقات الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين. وفي الوقت نفسه، برز دور المغرب في مكافحة الهجرة غير النظامية والسيطرة على حدوده، مما يجعله شريكًا حيويًا لإسبانيا في هذا الجانب.

مع ذلك، فإن هذا التوتر وتعليق التعاون الأمني مثلا تحديات جديدة للبلدين وتطلب حلولًا وجهودًا مشتركة لتجاوزها واستعادة الثقة والتعاون بينهما، حيث يعتبر التعاون والتنسيق بين الجانبين في هذا الصدد أمرًا حاسمًا لإدارة الأزمة وتحقيق الاستقرار في ضفتي المتوسط.

كل هذه الأحداث جديدة ومهمة بالنسبة لإسبانيا، وأبرزت قيمة المغرب ومكانته على الصعيدين الأمني والاقتصادي. وهذا الواقع دفع الحكومة الإسبانية أولاً إلى إقالة وزيرة خارجيتها التي كانت مسؤولة عن استقبال قائد الجبهة، وثانياً إلى الاعتراف بفعالية مقترح المغرب بشأن الحكم الذاتي، وقد أكده رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، في رسالة صرح فيها بما يلي «تعتبر إسبانيا مبادرة الحكم الذاتي التي تقدَّم بها المغرب سنة 2007 بمثابة الأساس الأكثر جديةً وواقعيةً ومصداقيةً من أجل تسوية الخلاف»[14].

حزم الموقف المغربي، لم يقتصر على الجارة الشمالية، وانما امتد لألمانيا، والتي كسرت حيادها بأن كان لها موقف سلبي تجاه النزاع بعد الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء، وهو ما دفع المملكة الى تعليق جميع أنشطة التعاون الخارجية بين البلدين، الى حين مراجعة مواقفها، وهو الأمر الدي حصل بعد اعتراف ألمانيا بجدية المقترح المغربي كحل للقضية.

تلك الخطوات التي اتخذها المغرب مع اسبانيا وألمانيا عكست قوة وحزم موقفه في الدفاع عن شرعية سيادته وتحقيق مصالحه الوطنية. وعززت هذه الخطوات قوة موقف المغرب في المجتمع الدولي وساهمت في تأييد مقترحها كحل للنزاع في الصحراء، وأعطت وزنًا أكبر لموقفها في هذه القضية.

من جهة اخرى، قام المغرب بمراجعة التدبير الدبلوماسي للقضية بطريقة شاملة، حيث لم يقتصر على الدول ذات الأوضاع الغامضة والمواقف المتناقضة، بل شملت هذه المراجعة حتى الدول الصديقة للمملكة التي لطالما دعمت مغربية الصحراء. ويتجلى هذا في استقبال الأقاليم الجنوبية خلال السنوات الأخيرة عددًا كبيرًا من القنصليات الدول الصديقة للمملكة، حيث قررت هذه الدول عدم الاكتفاء بالدعم المعنوي للموقف المغربي، بل رفع مستوى الدعم من خلال فتح تمثيليات دبلوماسية في مدن العيون والداخلة، حيث عزز هذا التوجه شرعية السيادة المغربية على مناطق الجنوبية.

في العلاقات الدولية، تعتبر الصرامة في تدبير أي قضية أو ملف، مؤشرا على أهميته، وحيث إن ملف الصحراء قضية وجودية بالنسبة للمملكة المغربية، ولا مجال لتقديم تنازلات أكثر من الحكم الذاتي، فإن الفاعل العمومي مطالب بتحديث أساليب اشتغاله وملائمتها مع المستجدات بما يناسب تطور القضية، وهو ما يستوجب طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها مساعدته في تحقيق هذه الغاية.

5. توصيات من أجل تدبير أنجع لملف الصحراء

امام النزعات الانفصالية في دول العالم، والمآسي التي تنتج عنها، ولعل خير مثال على ذلك دولة جنوب السودان التي دخلت في حرب أهلية دامية منذ انفصالها عن السودان، والتي لازالت مستمرة لحدود يومنا هذا، جعلت دول العالم

[14] بلاغ الديوان الملكي المغربي حول اعتراف إسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء، 18 مارس 2022،

تدرك مخاطر الاطروحات الانفصالية وتداعياتها على السلم العالمي، كما أن الحركات الانفصالية تعتبر مشتلا خصبا لظهور جماعات إرهابية وامتدادها، وذلك نظرا لتوفرها على الأسلحة والمتاجرة بها بشكل غير مشروع مع هذه الجماعات.

من هذا المنطلق، فالدولة المغربية مطالبة بإظهار خطورة الطرح الانفصالي ومدى تهديده السلم والامن الإقليميين، كما يجب مواصلة العمل على جميع المستويات الخارجية من أجل وضع الجزائر أمام مسؤوليتها التاريخية والمباشرة في النزاع، حيث لطالما عبرت عن كونها ليست بطرف بالنزاع، لكن جميع الوقائع تظهر العكس، حيث أنها طرف رئيسي في النزاع والمستضيف للجبهة والممول الوحيد لصفقاتها، وذلك على حساب تنمية المنطقة المغاربية الأولى بهذه الموارد المالية.

تعتبر الديبلوماسية الموازية، أداة فاعلة في التعريف بالقضية والدفاع عنها، حيث لا تقتصر هذه المهمة على وزارة الخارجية فقط، بل تتعداه لباقي المؤسسات الوطنية والمجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني ومراكز البحث كالجامعات والمعاهد، وهي كلها أدوات للديبلوماسية الموازية في الدفاع عن القضية، مما يستوجب معه توفير وسائل الدعم لتأدية مهامها على أحسن وجه.

فيما يخص الجهوية المتقدمة، فإنها تعتبر بدون شك بداية أجرءة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، والتي تستطيع تدبير امورها بشكل ديموقراطي باشراك جميع مكوناتها المحلية، ولعل هذا ما تؤكده نسب المشاركة في الانتخابات، سواء التشريعية او المحلية والجهوية، التي تتجاوز دائما المعدل الوطني. فالجهوية المتقدمة فرصة للمملكة لكي تظهر للعالم مصداقية مبادرتها للحكم الذاتي وعزمها على تنزيله على ارض الواقع بشكل تدريجي، إلى أن يتم الاتفاق النهائي حول النزاع مع باقي الأطراف.

على صعيد آخر، استثمار المغرب في صحرائه، هو استثمار في تنمية البلاد كلها، باعتبار أن الثروات مشتركة بين جميع المواطنين على حد السواء، وهو ما يستوجب الاستمرار بتعبئة الموارد المالية والبشرية المؤهلة لتطوير الأقاليم الجنوبية، لكن الدولة مطالبة بعدم الاعتماد على الاستثمارات العمومية، بل بتوفير ظروف الاستثمار المناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة، سواء الوطنية او الأجنبية، وجعلها محركا أساسيا للتنمية المجالية في هذه الأقاليم.

من ناحية أخرى، تعتبر الوضعية الحالية للصحراء إيجابية وتصب لصالح المملكة المغربية، ذلك أن المواطنين في الجبهة يعيشون في ظروف مأساوية في مخيمات بدائية على مساعدات إنسانية، وهذه كلها عوامل تضعف الموقف الانفصالي ومعه الجزائر« ولكن الوقت يعمل بلا شك ضد جبهة البوليزاريو. بعد أن تم قبولها في منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1982 واعتراف أكثر من 60 دولة دبلوماسيًا في الثمانينيات، عانت من سلسلة من الهزائم مع سحب الاعتراف الدبلوماسي من عدة دول ... اليوم، تعاني الحركة من ضعف في الزخم، وكل الدلائل تشير إلى أنها ستتراجع إذا استمر الوضع

على حاله. تتشبث جبهة البوليزاريو بالاستفتاء كمنقذ وحيد. إذا تم التخلي عن هذا الخيار نتيجة لاتفاق مباشر بين المغرب والجزائر، فإن الحركة ستتلاشى بشكل طبيعي بذاتها »[15]. من هذا المنطلق، فالمملكة ملزمة بترسيخ مغربية الصحراء على جميع المستويات، وتلقين الأجيال الناشئة مبادئ حب الوطن والدفاع عنه وعن وحدة ترابه.

كما يمكن التركيز على أهمية دور الوساطة الدولية والمؤسسات الدولية في تسهيل حل النزاع وتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة. يمكن استكشاف الخبرات والدروس المستفادة من حلول سابقة للنزاعات الدولية المماثلة وتطبيقها على حالة الصحراء، وهو ما يتطلب بالموازاة مع ذلك تعزيز الجهود الدبلوماسية بحيث يجب أن يستمر المغرب في هذه الجهود لدعم موقفه في المجتمع الدولي وزيادة التفاهم والتأييد الدولي لحكم الذاتي كحلاً للنزاع. هذا الأمر يتطلب تحديد استراتيجية فعالة لإدارة العلاقات الدبلوماسية لتحقيق توازن دقيق في العلاقات الدبلوماسية مع باقي الدول، مع الحفاظ على حسن الجوار وتعزيز التعاون في المجالات الأخرى من أجل تعزيز المكتسبات المتعلقة بقضية الصحراء.

كما ينبغي تعزيز العمل الإقليمي بأن تستغل المملكة منصات العمل الإقليمية لتعزيز موقفها، مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. يجب أن يعمل المغرب على تعزيز التوافق والتعاون مع الدول الأعضاء في هذه المنظمات وتحقيق دعمها للحل السياسي المقترح، وهو ما يتطلب كذلك توسيع التحالفات الدولية بحيث ينبغي للمملكة أن تسعى لتوسيع دائرة التحالفات الدولية التي تدعمها في قضية الصحراء، وذلك عبر تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المؤيدة واستكشاف فرص التعاون الاقتصادي والتجاري معها.

في نفس السياق، يعتبر اتحاد المغرب العربي آلية من الممكن استخدامها لتقريب وجهات النظر بين الجارين في أفق حل النزاع، وهو الأمر الذي يستوجب العمل على إعادة تفعيله بما يخدم مصالح المنطقة المغاربية. « إن تراجع حدة التنافس بني الدولتين مرهون بمدى تطور البعد التكاملي لدول المغرب العربي، الأمر الذي سيحول العلاقات منظورها الصفري كام هو الحال حاليا، الى منظور غير صفري؛ ما يضيق الخناق على موضوع الصحراء »[16].

باستخدام هذه الأفكار وغيرها، يمكننا تجديد النقاش حول قضية الصحراء وتعزيز الجهود الدبلوماسية والسياسية لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع.

الخاتمة

قضية الصحراء، بالرغم من كونها من تركات الاستعمار، وما كلفته، ولا تزال، من الناحية المالية والاقتصادية على التنمية في المغرب وباقي

[15] Laurence AMMOUR, « A qui profite le gel du conflit du Sahara Occidental ? », Sociologue, Collège de Défense de l'OTAN, Rome - No. 30 – November 2006, p :3.

[16] مرجع سابق، ص 40.

الدول المغاربية، إلا أن إصرار المملكة على التمسك بها يعتبر أمرا غير قابل للنقاش، ذلك أن لا تنمية مستدامة بدون استعادة كامل التراب الوطني.

فقضية الصحراء، تهم كل المغاربة باختلاف لهجاتهم وانتماءاتهم، وبالتالي فإن الدفاع عنها يستلزم المغاربة جميعا، وليس وزارة الخارجية لوحدها، فصحيح أن العلاقات الخارجية تدار بالديبلوماسية، لكن في عصر التكنولوجيا والديموقراطية المواطنة، فإن المواطنين يشكلون فاعلا مهما في تدبير جميع السياسات العمومية، وبالأخص، تلك التي تهم قضية مصيرية في حياتهم، وليس في المغرب قضية أهم من قضية الصحراء.

وبخصوص التحول الحازم والصارم في مواقف المملكة تجاه الدول التي تتبنى ازدواجية المواقف، فإن رغبة الدولة في تعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على صحرائه تعتبر هدفا مشروعا يستلزم الاستمرار في هذا النهج رغم كل ما قد ينتج عنه من مشاكل في العلاقات الثنائية.

ورغم الظروف الجيوسياسية التي تعقد الموقف وتدعم النزعات الانفصالية، لأهداف بعيدة كل البعد عما هو معلن، فالجزائر، طرف رئيسي في النزاع وتدعي الحياد، إلا أن الدولة المغربية مطالبة بالحفاظ على علاقات ديبلوماسية جيدة مع الجارة الشرقية، وذلك بغض النظر عن المشاكل التي سببتها للمملكة، حيث ان انخراط المغرب في بيئته المغاربية كفيل بتعزيز التنمية الإقليمية، وتعبئة الموارد المشتركة في سبيل رخاء الشعوب كافة، التي تجمعها قواسم مشتركة من الدين الإسلامي، والثقافة الأمازيغية واللغة العربية.

نزاع الصحراء عمر طويلا، لنصف قرن، وعامل الزمن يصب في صالح المغرب، لكن ورغم هذا، فإن المملكة مطالبة بالحرص على حل النزاع بشكل سريع في إطار سلمي تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يضمن تنفيذ مقترح الحكم الذاتي كحل نهائي لهذا الملف.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك جهود دولية فعالة للتوسط في هذا النزاع، بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول للجميع. ينبغي أن تشارك المجتمعات المحلية والقوى الإقليمية والدولية في هذه العملية، بهدف تعزيز الثقة وتعزيز التفاهم المشترك بين جميع أطراف النزاع، مع ضمان المشاركة الفعالة للساكنة المحلية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، سواء المقيمين بالأقاليم الجنوبية او في مخيمات تندوف.

قائمة المراجع

"الحكم الذاتي: مفهوم ومبادئ وتطبيقات"، الأمم المتحدة.

الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، 20 غشت، 2022.

بلاغ الديوان الملكي المغربي حول اعتراف إسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء، 18 مارس 2022،

الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2021.

خطاب الملك بمناسبة الذكرى الـ 39 للمسيرة الخضراء (6 نونبر 2014)

وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014.

قرار مجلس الامن عدد S/RES/1783(2007)

الحسن الثاني، ذاكرة ملك، 1993.

خطاب محمد الخامس بمحاميد الغزلان في 25 فبراير 1958

Rachid EL-HOUDAIGUI, chercheur du Programme du Dialogue méditerranéen de l'OTAN, Academie de la recherche, NATO, Defense College, Rome - No. 30 – November 2006, p :1.

Laurence AMMOUR, « A qui profite le gel du conflit du Sahara Occidental ? », Sociologue, Collège de Défense de l'OTAN, Rome - No. 30 – November 2006, p :3.

Gannon, M. J. (1993). The New Soviet Empire : Soviet Nationalities Policy in the Last Year of the USSR. University of California Press.

United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs. (2021). United Nations Regional Issues: Western Sahara. Retrieved from https://www.un.org/undpa/en/conflicts-and-other-situations/other-issues/united-nations-regional-issues-western-sahara

United Nations Development Programme. (2010). Local Governance and Decentralization : A Practical Guide for Local Authorities in Transition Countries.